ان كان البايع وزنه بحضرة المشتري فانه يحله على المشتري لان حضوره قايم مقام وزن البايع
وان كان الدهن على بيت البايع او حانوته فان كان البايع وزن الدهن في غيبة المشتري
فحله يحله على البايع لان الواجب لا يحل الا بحلول مسلما وسلما فاذا اتى المشتري
حاضرا امكنه حله قايما مقام وزن البايع وامر المشتري وزن البايع مسلما ومتسلما
اما اذا اتى المشتري غايبا وان جاء امر المشتري بوزن الدهن في الزمن الذي يمكن حله فيه
تقديرا فلا يحل المشتري قايما مقامه الا ان المشتري ههنا بعينه فان كان غير عينه لا يحل
المشتري قايما مقامه سواء كان حاضرا او غايبا لان الدهن الا ترى بعينه كان امر المشتري
بالوزن مضافا اليه على البايع فلا يصح ولا يحل وزنه دون المشتري وعلى هذا لو
لو استقرض من انسان حنطة ورفع اليه الحالف وامره بان يكيل فيها فانه يصير قايما في
الوجهين جميعا ولو اشترى من انسان عشرة ارطال من الدهن بدراهم ودفع القارورة
اليه وامره بان يزن فيها الدهن فلما وزن رطلا انكسرت القارورة وسال الدهن
وهلك ايهما بانكسارها فصب البايع الباقي فيها فما وزن قبل الانكسار يكون
على المشتري وما وزن بعد الانكسار وهلاكه يكون على البايع ويرجع البايع للمشتري بما
وزن قبل الانكسار فصب الباقي وان بقي في القارورة شيء ما يوزن فقبل الانكسار كان
لك للمشتر هذا اذا وقع اليد قارورة صحيحة فانكسرت فان كانت منكسرة وهو لا
يعلم ذلك وامر الدهان بصب الدهن فيها فصب والبايع انما يعلم بالانكسار فلا يد
كله على المشتري وان اريد دفع القارورة الى الدهان وعاينته القارورة فيدفع والبايع
يصب الدهن فيها كان الهلاك في جميع الدهن على المشتري وذكر في المنتقى رجل اشترى سمنا
ودفع الى البايع طرفا وامره بان يزن فيه وفي الطريق تخرق لا يعلم به المشتري والبايع
يعلم وتقلق كان الثقل على البايع ولا شيء للمشتري وان كان المشتري يعلم ذلك
والبايع لا يعلم او كانا يعلمان جميعا كان المشتري قابضا للبيع وعليه جميع الثمن وذكر
فيما يضار رجل اشترى كرا من صبرة وقال للبايع كل فيجوز التوكيل بدفع اليد المخالف
فعل كان المشتري قابضا وكذا لو قال للبايع اعزل حوالتك هذه وعلي دراهمك وكذا لو
قال

قال لا عزل حوالتي ولم يزد على هذا وفعل وليس هذا بقبض من المشتري وذكر في النوادر
ان كان المشتري حاضرا يكون قابضا والا فلا وقال محمد لا يكون قابضا في الوجهين الا
ان يأخذ الحوالة ثم يعيد الى البايع وامره بان يكيل فيه ولو اشترى دهنا ودفع القارورة
الى الدهان وقال للدهان اتبعت القارورة الى منزل فلان فاتبعها غلام المشتري في الطريق وقال
الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل ان قال للدهان اتبع على يد غلامي ففعل فانكسرت
القارورة في الطريق فانها تهلك على المشتري ولو قال اتبع فهلكت في الطريق فالكسر
يكون على البايع لان حضرة غلام المشتري تكون كحضرة المشتري واما غلام البايع
بمنزلة البايع

ومن مسايل التخلية ايضا

رجل له رمان في حظيرة فباع منها واحدة بعينها لرجل وقبض الثمن وقال للمشتري ادخل الحظيرة
واقبضها وقد خلت بينه وبينها فدخل لقبضها فلما دخلها انغلقت وخرج من باب
الحظيرة وذهبت قال محمد ان سلم الرمكة الى المشتري يوضع يده عليها واحرزها بوضع
وضع والرمكة لا تنقل على الخروج من الدهان فهو قبض فان كانت تنفر على ان
تنفلت منه ولا حيل له في اخذها لا يضطها البايع فليس بقبض وكذا الدهان المشتري
يتقد على اخذها بوضع ولا يقدر غيره وضع وليس معه وضع فان كان يقدر على اخذها
ان كان معه اعوان ولا يقدر على اخذها وحده وليس معه اعوان فانغلقت لا يكون
للدهن قبضا وان كان المشتري يقدر على اخذها بغير حيل ولا عون فخلى بينه وبينها فانغلقت
كان المشتري قابضا وان كانت الرمكة في يد البايع يمسكها بعنانها فاستسلم رجل
ونقد الثمن فقال له البايع هاك الرمكة فوضعها في يده فانفلتت هل للمشتري ان يرد ما
صارت في يده فهي من مال المشتري وان كانت الرمكة في يد البايع والمشتري جميعا فقال
البايع خليت بينك وبينها فاقبضها الا امسكها لك فانفلتت من يد البايع قبل قبض
المشتري فان يقدر على اخذها من يد البايع وضبطها فليس هذا بقبض ان المشتري ولو
اشترى فرسا او ابلا والبايع راكبها فقال المشتري خليت بينك وبين هذا فنزلت الدابة
وهلكت من مال المشتري ولو كانت الرمكة في حظيرة وعليها باب غلق لا يقدر الرماك

Copyright © King Saud University